الأطباء العراقيون يتنادون لحماية أنفسهم

حمل السلاح وتوظيف (البدي كارد) هل يضمنان سلامة الطبيب؟

صافي الياسري

التقى صباح يوم ٢٠٠٥/٥/٢١ في فندق بابل ببغداد ، أكثر من ٧٠ طبيباً من بغداد وعدد من المحافظات العراقية وتداولوا فيما بينهم الاوضاع التي يواجهها الطبيب العراقي وناقشوا الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية وتوفير الظروف الامنية المستقرة لضمان بقائه في البلاد ومنع انهيار الركائز التي تقوم عليها المنظومة الصحية العراقية. وقد تابعت (المدى) مجريات هذه الندوة وجلسات النقاش التي عقدتها وحاورت عدداً من الأطباء الحاضرين الذين تقدموا بمقترحاتهم لتصاغ كفقرات واجبة التنفيذ كشرط أساس لحماية الطبيب العراقي.

بين عجز اجهزة الدولة الامنية عن توفير الحماية اللازمة للكوادر الطبية العراقية وعجز نقابة الأطباء العراقيين عن القيام بالإجراءات والنشاطات اللازمة اعلامياً واجتماعياً وسياسياً لتوفير مناخ آمن للطبيب يمكنه من ممارسة عمله بحرية واطمئنان، بادر عدد من الأطباء لاقامة تجمع مهني تضامني يتدارس الوضع الامني المتردي المحيق بالطبيب ويضع الجهد الذاتي قاعدة يمكن لركائز المجتمع المدني ومرجعياته واجهزة الدولة البناء عليها بجدية لاقامة صرح آمن يستظل بظله الطبيب .

بدأت الجلسة النقاشية للاطباء التي ادارها الدكتور خالد ميرزا رئيس قسم طب الاسنان في الجامعة المستنصرية والدكتورة ثريا البرزنجي المتخصصة بالامراض النسائية في مستشفى (آزادي) بكركوك، والدكتور يوسف ابراهيم الجلبي، بمناقشتها الموقف من عجز نقابة الأطباء عن اتخاذ أي اجراء نافع، واتفقوا على اجراء انتخابات جديدة للنقابة تأتي بنقيب وهيئة عامة وهيئة ادارية تضع على رأس مهماتها الشأن الامني وتحدياته التي يواجهها الطبيب، كما تمت مناقشة اجراءات الدولة الامنية بهذا الخصوص، وشخصت على انها اجراءات قاصرة، وان اللجنة التي شكلتها الحكومة برئاسة وزير الصحة وعضوية وزير الداخلية، لم تتجاوز الروتين الى الواقع التنفيذي .

لا .. لحمل السلاح!

كما ان مقترح اللجنة الوزارية الذي نص على منح الطبيب حق حمل السلاح للدفاع عن نفسه، ليس بالاقتراح المهم والفاعل، فعلى صعيد الواقع اعترف عدد كبير من الأطباء بأنهم يحتفظون بالسلاح في عياداتهم وسياراتهم وبيوتهم، وان مجرد حملهم السلاح يشكل ضغطاً نفسياً شديداً عليهم، فهو يشعرهم في كل لحظة بأنهم مستهدفون، اما الطبيبات، فقد رفضن مناقشة مسألة حمل السلاح، فهو يتناقض وطبيعتهن الفيزيولوجية وتربيتهن ومشاعرهن الانسانية.

وكان السيد قاسم علاوي الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة العراقية قد صرح ان لجنة شكلت مؤخراً تحت اسم الحد من ظاهرة خطف وتهديد العلماء والأطباء، اقرت بعد دراسة استمرت عدة ايام ضرورة السماح للأطباء والعلماء العراقيين بحمل السلاح لحماية انفسهم من عمليات الاختطاف والاغتيال.

واللجنة تضم وزير الصحة والداخلية والتعليم العالي، واقرت هذه اللجنة تشكيل فرق لحماية هذه الشريحة من الارهاب.

بين الأطباء والشرطة

ويقول بعض الأطباء ان اجهزة وزارة الداخلية وعناصر الشرطة لم تقم بواجبها كاملاً لحماية الأطباء وتوفير اجواء الامن لهم، بل ان بعضهم تعاملوا معهم بازدراء واستهانة ولم يستجيبوا لتعليماتهم وهم يؤدون اعمالهم في المستشفيات، مما ادى الى التوتر الشديد بين الطرفين وبخاصة في مستشفيات اليرموك والنعمان والكرامة ومستشفيات اخرى وصلت الى حد ان يعتصم الأطباء في مكاتبهم مطالبين بطرد مفارز الشرطة التي كان يفترض ان تؤدي واجبها في حراسة هذه المستشفيات.

ويوجد في بغداد حالياً ٤٠ مجمعاً ومركزاً طبياً، لا تتمتع جميعها بالإجراءات الأمنية الكافية لضمان وصول الطبيب اليها وخروجه منها، وأكد الأطباء ان عدداً منهم قتلوا على ابواب دورهم وآخرين قتلوا وهم في طريقهم الى اماكن عملهم وبعضهم قتلوا في عياداتهم وخطفوا حيثما وجدوا، كما ان التهديد شمل عوائلهم ايضاً.

الحارس الشخصي

وفي أروقة وزارة الصحة وعدد من المستشفيات الصقت على الجدران (بوسترات) تصور شخصين احدهما يوجه مسدسه الى رأس طبيب في اشارة التحدي الإرهابي الذي يواجهه الأطباء اليوم.

ويؤكد الطبيب عاكف خليل احد اعضاء لجنة الحد من ظاهرة خطف وتهديد العلماء والأطباء، ان اللجنة باشرت اعمالها بتوجيه مباشر من رئاسة الوزراء وهي تجتمع مرتين كل شهر وتعمل على محورين، الاول هو وزارة الداخلية حيث قامت بتشكيل فرق لملاحقة المسلحين وكذلك مولت وقامت بتدريب الحراس الشخصيين للعلماء والأطباء، وحول هذا المحور علق الأطباء الحاضرون في الندوة قائلين، اذا كانت اللجنة قد طبقت هذا الاجراء، فانما طبقته على فئة معينة من الأطباء، ولا ندري ما هي مواصفات هذه الفئة، فهو اجراء لم يشمل الجميع.

اما المحور الثاني فهو ان وزارة الصحة قامت بالتعاون مع وزارة العدل والتعليم العالي بمتابعات كثيرة منها اعلامية لايضاح مخاطر الارهاب بصورة عامة وبخاصة ضد الملاكات العلمية، واشار الدكتور عاكف الى احصائية تؤكد مقتل ٢٥ طبيباً وخطف نحو ٣٠٠ طبيب خلال السنتين الماضيتين.

ويقول الأطباء المجتمعون في ندوة فندق بابل ان هذه الارقام غير دقيقة، فهي اكثر من ذلك بكثير، فلا يكاد يمر يوم من دون ان نسمع باغتيال او اختطاف او هجرة مجموعة من الأطباء. وثمة حالة اخرى اجبر الأطباء على اللجوء اليها، هي الاعتكاف في منازلهم وترك العمل، كما فعلت العديد من الطبيبات.

وتقول الدكتورة ثريا البرزنجي من كركوك، وهي احدى منظمات هذه الندوة، انها اكملت بناء بيتها، لكنها تخشى الانتقال اليه، برغم ان الوضع في كركوك يختلف عنه في بغداد.

ويصنف الأطباء، ان الجهات التي تستهدفهم عديدة، فمن عصابات الجريمة المنظمة الى الإرهابيين، الى الدول التي ترغب في رؤية الساحة العراقية خاوية من الكوادر العلمية، الى بعض الجهات السياسية والطائفية والعرقية، الى بعض القوى التي تريد ايقاف كل اجهزة ومؤسسات الدولة عن العمل، وتعد الأطباء العاملين في المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية في عموم العراق - سنداً للدولة- ومن مثبتي كيانها، وهم يدخلون بذلك في اطار - عملاء المحتل- بل ان بعض عمليات الاغتيال التي مورست ضد الأطباء تثير الاشتباه بضلوع قوى واجهزة امن الدولة في تنفيذها، هكذا قال بعض الأطباء ومنها عملية اغتيال الدكتور عبد الله صاحب يونس مدير مستشفى النعمان بالامس القريب١٧/ ٥ الجاري، مذكرين بالتوتر الذي حصل بين اطباء المستشفى وادارته من جهة وبين عناصر الشرطة المكلفة بحراسة المستشفى وتضامنت معهم عناصر من قوى الامن التابعة لوزارة الداخلية.

وقد لا نتفق مع هؤلاء الاخوة الأطباء في هذه النقطة، ولكننا نوردها لنبين مدى الضغط النفسي الذي يتعرض له الأطباء اليوم، وفقدانهم الثقة حتى بالاجهزة الامنية التي نرى انها تؤدي واجباتها بنكران ذات، مقدمة التضحيات الجليلة لتوفير الامن للمواطن العراقي، واذا كان هناك من يؤشر حالة خلل واختراق في هذه الاجهزة فان الخطوات المتقدمة يوماً بعد الآخر في مجال بناء هذه الاجهزة وتطوير كفاءتها والتحقق من ولائها واخلاصها للعراق الجديد تمضي قدماً وبنجاح.

برنامج الوقاية من العنف

ويقول مدير برنامج الوقاية من العنف الدكتور محمد الحسوني، ان الرقم الذي يلغته حالات اغتيال الأطباء وخطفهم وصل الى ١٣٠ طبيباً، ما ادى الى هجرة الكثيرين منهم الى خارج العراق.

ويقول الأطباء الحاضرون في ندوة فندق بابل، ان تضارب الارقام بين ما صرح به مدير برنامج الوقاية من العنف، وما صرح به عضو لجنة الحد من العنف في وزارة الصحة يؤكد ان الارقام الصحيحة مازالت في حكم التقدير، وان هنالك العديد من حالات الخطف لم يبلغ عنها وكذلك محاولات الاغتيال غير الناجحة، والتهديد بالقتل والاختطاف والإجبار على مغادرة البلاد، واختطاف ذوي الطبيب وأفراد عائلته والعاملين معه ان تعذر اختطافه.

ويؤكد منظمو الندوة ان قتل الأطباء واختطافهم وهجرتهم الى خارج البلد واعتكافهم في دورهم معتزلين اعمالهم، أدى الى تردي الواقع الصحي في البلد، وظهور مشكلة نقص الكادر التدريسي في كليات الطب والمعاهد الصحية.

كما ان هروب الكفاءات العليا والكوادر ذات الخبرة المدربة ادى الى تدهور في درجة دقة التشخيص، ما انعكس سلباً على وضع المجتمع عموماً .

وعد الأطباء الحاضرون الجرائم المرتكبة بحقهم، انما تهدف في الحقيقة الى تركيع المجتمع العراقي كله، عقابا على جريمة وهمية لم يرتكبها، ولذلك فهم يؤشرون المسؤولية المشتركة بين المواطن ومنظمات المجتمع المدني والجهات المرجعية الدينية والاجتماعية والامنية، التي تحظى بقبول واسع وانتشار وشعبية وباستطاعتها التفاعل مع عدد كبير من المواطنين وقطاعات شعبية واسعة مختلفة المذاهب والمشارب وكذلك الاعلام الذي يجب ان يعالج العديد من هذه الظواهر عبر الصحف والفضائيات وما اليها.

وفي الوقت الذي شدد فيه الأطباء على مراقبة ذوي السوابق الذين يبلغ تعدادهم ٢٥٠ الفاً في عموم العراق وقد اطلق النظام السابق سراحهم عام ٢٠٠٢ قبيل انهياره بعدة اشهر، أكدت وزارة الداخلية ان لديها العديد من المجرمين الذين قاموا باختطاف الأطباء وتهديدهم وانها ستعرضهم من خلال اجهزة الاعلام، وتقوم بتقديمهم الى المحاكم المختصة، ويطالب الأطباء وزارة الداخلية بعدم الانتظار طويلاً، ليرتدع او يعتبر الباقون من المجرمين من ذوي النوايا السيئة بمصير من سبقهم.

حديث الدكتور (س)

وقال الدكتور (س) وهو مدير لأحد المجمعات الطبية، انه تعرض لعدة عمليات اغتيال فاشلة ذهب ضحيتها سائقه وحارسه الشخصي وفشلت محاولة لاختطافه ومحاولة الاختطاف إحدى بناته.

ويروي طبيب آخر، ان مجموعة مسلحة اقتحمت مستوصفاً في احدى النواحي القريبة من بغداد، حيث يعمل، واقتادته بالقوة واجبرته على معالجة احد الجرحى، ويذكر انه وضع في (صندوق) السيارة، وبعد اتمامه علاج الجريح صادر المسلحون الاجهزة والادوات التي اجبر على احضارها معه، والقوه على جانب الطريق العام المؤدي الى بغداد، ونقله في حالة يرثى لها، احد المواطنين بسيارته بعد ان رفض ان يتوقف له العديدون، فقد كان الوقت مساء ووجوده بتلك الهيئة المزرية على قارعة الطريق بعيداً عن المدينة يثير الريبة والشك. طبيب آخر يعمل لاحد المستشفيات قال انه تعرض للخطف وهو خارج من المستشفى في طريقه الى بيته، وبعد ايام طلبوا منه دفع فدية (بالعملة الصعبة) وبعد دفعها اطلقوا سراحه وطلبوا منه عدم وبعد دفعها اطلقوا سراحه العودة الى العمل وترك العراق، لكنه وجد حلاً كما يقول، فقد غير مسكنه واستخدم بعض المرافقين المسلحين لحمايته ورفض مغادرة البلد وأكد انه لم يتلق أي عون من وزارة الصحة او من وزارة الداخلية .

اتهامات لجهات أجنبية

اما الدكتور عصام كاظم فتحي الراوي- رئيس رابطة التدريسيين الجامعيين- فقد اتهم جهات اجنبية بالوقوف وراء عملية تفريغ العراق من الكفاءات العلمية وبشتى الوسائل.

ويتفق بعض الاطباء الحاضرين مع الدكتور عصام مؤكدين ان بعض دول الجوار تريد ان تنتقم من العراقيين لاسباب تاريخية وسياسية، او انها تريد الانتقام منهم لانها لم تتمكن من الانتقام من النظام السابق، كما ان بعض هذه الدول تريد ان ترى العراق ضعيفاً.. هشاً قابلاً للتركيع.

وكان وزير الصحة السابق السيد علاء الدين العلوان قد اشار في احد احاديثه الى شدة معاناة الوزارة في توفير الكادر الطبي بعد ان غادرت اعداد كبيرة من الاطباء الاختصاصين الى الخارج جراء الأوضاع الأمنية المتردية ما دفع الوزارة الى ايفاد ١٨٠٠ متدرب الى خارج العراق.

ويعلق الأطباء الحاضرون في هذه الندوة ان هذه التصريحات تطمئن الأطباء والمجتمع معنوياً الا انها تظل قاصرة عن سد الفراغات في لعبة القتل والاختطاف والتهديد التي تلعبها جهات عديدة ضد الأطباء.

ومنذ العام الماضي كان الدكتور طاهر خلف جبر البكاء يشير الى ان هذه الظاهرة قد ادت الى اغلاق عدد من الدراسات التخصصية العلمية في جامعات البلد التي كانت تعد في سبعينيات القرن الماضي من افضل الجامعات في العالم العربي، وهي اليوم على شفا الكارثة بسبب اغتيال العديد من الأساتذة الأكاديميين المتخصصين والعلماء والأطباء وهجرة العديد منهم خارج البلد.

ويؤكد نائب رئيس جامعة النهرين الدكتور سعدون عيسى انه اضطر العام الماضي الى دفع فدية قدرها (٥٠) الف دولار الى خاطفي نجله (٢٢ عاماً) لاطلاق سراحه، وقال انه اضطر لدفع كل مدخراته والاستدانة لجمع المبلغ المذكور، ول يكتف الخاطفون بذلك بل سلموا نجله رسالة تقول ان عليه مغادرة البلاد!!

ويؤكد الأطباء انهم كانوا يغادرون البلد سابقاً بسبب الوضع الاقتصادي السيئ اما اليوم فهم يغادرونه خوفاً، وتحت طائلة التهديد.

تفريغ العراق من الكفاءات العلمية وأصحاب الاختصاص الطبي .. لمصلحة من؟

اغتيال الأطباء واختطافهم يمنع عودة الآلاف من الأطباء العراقيين في الخارج الى الوطن

وتقول احصائيات الامم المتحدة وهي تتحدث عن وضع التعليم العالي في العراق (وتدخل ضمنه كليات الطب) ان ١٨٣٢ استاذاً جامعياً صرفوا من وظائفهم عالم ٢٠٠٣ بسبب انتمائهم الى حزب البعث، بينما غادر اكثر من الف استاذ جامعي العراق منذ سقوط النظام، خوفاً وتحت طائلة التهديد، وقد ادى ذلك الى نقص شديد في الكادر التدريسي وبطء العملية التدريسية واغلاق العديد من الاقسام ولاسيما اقسام الدراسات العليا العلمية.

معلومات دقيقة

ويقول الدكتور خالد ميرزا رئيس قسم طب الاسنان في الجامعة المستنصرية في حوار مع (المدى): لا نملك معلومات دقيقة نبلغكم بها حول الأرقام واعداد المهاجرين خارج البلد من الأطباء جراء الوضع الأمني المتردي، بل نحن نستقي معلوماتنا من الصحف والفضائيات، وبين الحين والاخر نسمع عن اختفاء او اغتيال احد زملائنا.

❖ ما رأيكم بمقترح حمل الأطباء السلاح دفاعاً عن أنفسهم؟

- قد يكون هذا مفيداً للبعض، لكنه لا يتفق عموماً مع أخلاقية الأطباء التي تهتم باصلاح الجسد الإنساني، لا تهشيمه حتى ولا دفاعاً عن النفس، نحن بحاجة الى إجراءات عملية من نوع اخر، ولا أظن ان أمن الأطباء يمكن عزله عن امن بقية العراقيين فثمة ترابط جدلي بين وضع الامن العام أمن شريحة ما كالأطباء، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه الشريحة وخصوصية معاناتها.

اما الدكتورة ثريا البرزنجي- الطبيبة النسائية- القادمة من كركوك، فتؤكد ان فرض الامن يحتاج الى تعاون جدي من قبل عدة اطراف على قدم المساواة وعلى وفق الامكانات، الدولة والمجتمع وركائزه والأطباء أنفسهم.

ويؤكد الدكتور يوسف الجلبي على ان امن الأطباء لا يقع خارج الاوضاع العامة التي يعيشها عموم العراقيين، وهو يستوجب ملء الفراغات العديدة التي نشأت بعد سقوط النظام السابق وانهيار أجهزة الدولة كلها وانسحابها او (تبخرها) وبخاصة الأجهزة الأمنية .

ويرى الدكتور يوسف ان أطراف هذه المنظومة (سياسية) ويرى وجوب تغيير المعادلة السياسية التي تحكم مجرى العمل السياسي على الساحة العراقية وعدم السماح بخروج جهات من الطيف العراقي خارج حلقة البناء الذي نسعى اليه اليوم جميعاً وذلك بعدم تهميش اية جهة مهما كانت افكارها وتصوراتها شريطة ان تقبل الحوار السلمي وتنبذ العنف.

(واقتصادية) وهي تطلب تفعيل الاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة والفساد الاداري واستغلال النفوذ .

(واجتماعية) وهي تتطلب تلاحم قوى ومرتكزات المجتمع المدني وقيامها بدور فعال في ازالة الاحتقان بين مختلف طبقات وشرائح المجتمع.

وثقافية ومعرفية واعلامية، وعزل أي طرف من هذه الأطراف، سيضع في اقدام المجتمع والدولة قيداً وثقلاً يعرقل حركتهما في التقدم الى الامام.

نريد العودة.. ولكن !

ويقول الدكتور باسل شريدة- جراح العظام- الاستاذ في كلية الطب الملكية البريطانية - كنا نود العودة الى بلدنا لخدمة ابناء مجتمعنا العراقي، فهو يستحق منا كل خير ونحن مدينون له بكل ما نحن عليه من علم ومعرفة وخبرة ومركز، لكننا نعلم اننا عاجزون عن ذلك بسبب الوضع الامني وانكفاء معادلة (التحدي والاستجابة) لصالح الإرهاب والجريمة ونتمنى الا يطول ذلك كثيراً، اتعلم ان اغلب الدول الأوروبية فيها أعداد كبيرة من الأطباء العراقيين الذين يفوقون كفاءة اطباء اهل البلد؟ واريد ان اذكر لك هنا مفارقة مؤسفة، فهل تعلم ان مدينة الحسين الطبية في الاردن يدير شؤونها كادر طبي عراقي بأعداد تفوق اعداد الأطباء الأردنيين، وبكفاءة تفوق كفاءتهم، ولكن باجر اقل؟ وهل تعلم ان المرضى العراقيين يذهبون الى عمان الى تلك المدينة الطبية، ليعالجهم أطباء عراقيون باجور زهيدة، يدفع المرضى العراقيون مقابل خدماتهم أجوراً خيالية بالعملة الصعبة؟

أجور مغرية!

ومن الصرعات التي تشجع الأطباء العراقيين على مغادرة العراق الى بعض الدول العربية التي تشكو نقصاً في كوادرها الطبية، هي الاعلانات التي راحت ترفعها شركات السفر والسياحة على واجهات مكاتبها، معلنة عن توفر(فرص عمل باجور مغرية) للاطباء العراقيين في عدد من الدول العربية (اليمن) على سبيل المثال، وحين حاولت الحصول على رقم محدد (لهذه الاجور المغرية) اجابنا اصحاب المكاتب انها تتراوح بين (١٥٠٠ الى ٢٠٠٠) دولار، ويبدو ان تلك الجهات التي تريد استقدام الأطباء العراقيين الى ديارها، مازالت تفكر براتب الطبيب العراقي الذي كان يصرفه له صدام حسين والذي لم يكن يصل في أحسن الأحوال الى ٣٠ دولاراً!

وقد سخر الكثير من الأطباء الحاضرين في ندوة فندق بابل من عقلية هذه الجهات ومن هذه الصرعة البليدة وعدوا الامر انتقاصاً من وطنية الطبيب العراقي وكرامته الشخصية.

وفي ختام الندوة اقر الأطباء المجتمعون بعض الإجراءات التي وجدوها مناسبة ضمن مناخ الظروف الحالية لتوفير الحد الأدنى من الحماية للطبيب، أو لوضع القواعد الأساسية التي يمكن البناء عليها الان ومستقبلاً، فقد تم التشديد على ضرورة ان تقوم وزارة الداخلية بتشكيل قوات شرطة خاصة مهمتها حماية الأطباء والأساتذة والعلماء والكفاءات العلمية في مقرات عملهم وتهيئة الحراس الشخصيين لهم، والنظر بجدية في احتياجاتهم المادية لتحصينهم ضد الإغراء المادي والتحرك الجدي على ركائز المجتمع المدني وتوطيد العلاقات معها، وتنشيط الوعي الثقافي والمعرفي والإعلامي وفعالياته وديمومتها والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية الى أعلى المستويات وتشجيع الكوادر الطبية العراقية في الخارج على العودة الى البلد وتغليب الدافع الوطني على الدافع الفردي الشخصي.

وبعد..

برغم ان مثل هذه الندوات تتم خارج اطار النقابات والاتحادات المهنية، الا اننا في الحقيقة نرى فيها نوعاً من النزوع الى البحث عن حلول غير تقليدية لمشكلات يعاني منها مجتمعنا العراقي وفي مقدمتها التحديات الامنية.